الدولة العربية القطرية وغياب شرعيتها الوطنية

د.فاخر جاسم

ـ الباحث فاخر محمد جاسم حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ، 2009 .

ـ يعمل الباحث مستشارا ثقافيا ورئيسا لقسم العلوم السياسية في الأكاديمية العربية في الدنمارك.

ـ كتب الباحث فاخر جاسم العديد من الدراسات والمقالات حول الفكر السياسي العراقي ، للعديد من المجلات والصحف العربية.كما اصدر العديد من الكتب منها ـ التحالفات الاجتماعية. العراق ومشاريع الهيمنة الدولية.العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق ـ دراسات في الفكر السياسي الإسلامي ـ تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الإثني عشرية، تحت الطبع.

ـ الباحث فاخر جاسم عضوا في اتحاد الكتاب السويديين.

خلاصة.

شهدت الفترة التي تلت اندلاع احتجاجات شعبية، تفكك عدد من الدولة العربية، الأمر يثير تساؤلات عديدة عن الأسباب التي أدت إلى ذلك. وفي هذا السياق تطرح آراء عديدة ، منها من يركز على الطبيعة الاستبدادية للدولة ومنها ، يعلل ذلك إلى نظرية المؤامرة ودور القوى الدولية لإعادة بناء الدول العربية، بما ينسجم مع مشروع الشرق الشرق الأوسط، الذي تخطط لتنفيذه الولايات المتحدة. وللمساهمة في النقاش الدائر بين الباحثين والمفكرين والسياسيين، تحاول هذه الدراسة، إلقاء بعض الأضواء على الأسباب التي أدت إلى انهيار دول معينة تزعمت النضال الوطني العربي، واستمرت على اتخاذ مواقف علنية معادية للهيمنة الغربية، بعد انتهاء الحرب الباردة، كالعراق وسوريا وليبيا واليمن، في حين تماسكت دول أخرى شهدت احتجاجات شعبية أكثر اتساعا، تونس ومصر، على الرغم من أن كل

الدول العربية التي شهدت احتجاجات تعاني من فساد السلطات والاستبداد وضعف المؤسسات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني.

Abstract.

The disintegration of a number of Arab states due to the development of people protests in the previous period raises many questions about the reasons of such phenomena. Various points of view tried to explain the causes. Some of these political analytics focus on the totalitarian nature of these states. Other who believes in the conspiracy theory, attributed the phenomena to the wishes of the super powers, especially USA, and their plans to rebuild the Arab countries, to consist the new Middle East project.

To contribute such kind of debate between researchers, thinker and politicians, tries this study to highlight the reasons that led to the collapse of certain countries (which led the Arab national struggle for many years against Western dominance in the area such as Iraq, Syria, Libya and Yemen) during the period followed the end of the Cold War. The study attempts to illustrate the reasons that other countries (such as Tunisia and Egypt), seem more cohesion in spite they showed harder protests. However, no significant differences could be mentioned between these two groups of countries, regarding corruption, dictatorship violence, weak civil society and political parties!

مشكلة البحث.

العلاقة الملتبسة بين السلطة والدولة القطرية العربية، بين الاستبداد وتفكك الدولة، بين الثقافة السائدة والتحول الديمقراطي، وهل ساهم التداخل بين العلاقات السابقة في التفكك التدريجي للدولة وصولاً إلى انهيارها بعد الاحتجاجات الشعبية؟.

أهمية البحث.

شهدت الفترة الأخيرة كثرة من الكتابات السياسية التي تتناول مظاهر الاستبداد باعتباره ، أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى انهيار بعض الدول العربية، بعد الاحتجاجات الشعبية، مقابل ذلك، نلاحظ قلة الدراسات التي تتناول تحليل هذه الظاهرة بالاعتماد على الدوافع الفكرية والاجتماعية والسياسية التي تقف وراء ظاهرة الانهيار، وآمل أن يكون هذا البحث مساهمة في هذا الاتجاه.

أهداف البحث.

العلاقة بين مقدمات نشوء الدولة القطرية وأسباب انهيارها في الفترة الراهنة؛

العلاقة بين الوعي الدين السائد وتقبل الديمقراطية؛

البينة السياسية وكيفية تعاطيها مع الدولة والمواطنين؛

كيفية تعامل الدولة القطرية مع التغيرات الدولية التي خلقتها العولمة؛

اشتداد الخلط بين الديني والسياسي.

هذه الموضوعات تحتاج إلى مزيد من البحث للوصول إلى مقاربة معقولة للأسباب التي أدت إلى انهيار الدولة القطرية في الدول العربية التي شهدت احتجاجات شعبية.

فرضية البحث.

إن عدم معرفة الأسباب الحقيقة لانهيار الدولة القطرية في المرحلة الراهنة، ينتج عنه عدم التوصل إلى رؤية فكرية تساعد على إعادة بناء الدولة على أسس سليمة، وبالتالي تكرار نفس الأخطاء التي ارتكبت في مرحلة التأسيس، حيث تخضع عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة لتأثير العوامل الخارجية/ الدولية.

خطة البحث.

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث الأول، تأسيس الدولة العربية القطرية، المبحث الثاني، تآكل شرعية للدولة القطرية، والثالث، والعولمة وشرعية الدولة القطرية.

وفيما يخص المنهج فقد استعان الباحث بالمنهج التحليلي لنقد وتحليل الأفكار والآراء التي تخص موضوع نشأة وتطور وتفكك الدولة القطرية العربية.

مقدمة.

نشأت الدولة العربية الحديثة وهي تحمل أمراض مرحلتين تاريخيتين، التركة العثمانية والسيطرة الاستعمارية الأوربية. فالتركة العثمانية، مازالت نتائجها مستمرة، فهي الأصل لنظام الولايات والطوائف والدويلات، الذي شكل القاعدة الأساسية التي تأسست عليها الدويلات القطرية " الحديثة " حسب مواصفات الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، اللتان عملتا على تحديث الدويلات التي وقعت تحت سيطرتها، بهدف ربط اقتصاد هذه الدويلات ليكون في خدمة مصالحهما الخاصة، الأمر الذي أدى إلى تغيير شكل السيطرة الخارجية وبقاء المجتمعات القطرية ودولها الوطنية، تعيش حالة من التشظي، لا يجمعها دين أو قومية أو وعي وطني مشترك. لذلك عملت القوى الاستعمارية على مكافحة الميول الوطنية التي كانت تسعى لبناء دول تعبر عن المصالح الوطنية لشعوبها، وبنفس الوقت دعمت الفئات التي تخدم مصالح الدولة العثمانية المنهارة، من التجار وكبار ملاكي الأراضي وكبار بيروقراطي وضباط الإدارة العثمانية، بعد أن عقدت مع هذه الفئات تحالفات تضمن مصالح القوى الاستعمارية، مقابل تسليمهم إدارة الدولة الجديدة.

إن المساومة التي عقدتها الفئات الحاكمة الجديدة مع السلطات الاستعمارية، كانت تهدف إلى تقاسم المصالح، وليس خلق مجتمعات متجانسة، لذلك بقيت المكونات الاجتماعية للدولة الوطنية محافظة على ولاءاتها الفرعية، الطائفية والمذهبية والعنصرية والقبلية والعائلية. لقد كان بقاء الولاءات السابقة متجذرة في وعي المواطنين، احد الأسباب الرئيسية التي عرقلت بناء الدولة الحديثة التي تقوم على الولاء الوطني الجامع.

لقد حكمت السلطات الجديدة شعوبها بناء على قاعدة "السلطة تجلب المغانم " حيث كشف سقوط بعض الأنظمة الأستبداية في البلدان العربية في الفترة الأخيرة، كيف نهبت الفئات الحاكمة الثروات الوطنية، فادخرت المليارات في الخارج بينما أغلبية فئات الشعب تعاني من اضطهاد مركب يقوم على الاستبداد السياسي والحرمان الاجتماعي المتمثل بالفقر والعيش في مدن الصفيح والعشوائيات. لقد اشتركت في تطبيق القاعدة السابقة كافة السلطات العربية، سواء تلك التي التي حكمت باسم القومية والدين والطبقة، أو باسم الشرعية الثورية أو الديمقراطية الليبرالية.

إن تفاعل العوامل السابقة خلق سلطات هزيلة غير قادرة على البقاء في السلطة بدون مساعدة الخارج، بسبب فقدانها الشرعية الوطنية، بعد أن تخلت عن هموم أوطانها وشعوبها. لقد أنتجت هذه الحالة حكومات فاشلة لم تستطع المحافظة على نفسها وعلى بلدانها، حيث أدى سقوط البعض منها إثر الاحتجاجات الشعبية إلى انهيار مجتمعاتها بعد ظهور النزاعات الطائفية والمذهبية وصراعات عنصرية وقبائلية ومحلية ونزاعات المليشيات.

ويرى الباحث إن الذي ساعد على انهيار المجتمعات العربية هو تقمص الضحية دور الجلاد، الذي اتضح للعيان بعد سقوط بعض الأنظمة الاستبدادية، سواء التي أزيحت عن طريق الغزو العسكري أو الانتفاضات الشعبية، حيث بينت الأحداث التي تلت انهيار هذه الأنظمة، إن سلوك المعارضات التي سيطرت على السلطة لم يختلف في الجوهر عن سياسة الأنظمة السابقة، سواء من حيث الاستقواء بالقوى الخارجية، أو من حيث ظهور النزعات الاستبدادية في المجال السياسي أو اللجوء إلى العنف والأستقواء بالمليشيات، والمساهمة في تخريب البنية التحتية لبلدانها عندما اشتركت مع السلطات الاستبدادية في خوض عنف عبثي(*).

المبحث الأول، تأسيس الدولة العربية القطرية.

يتناول هذا المبحث محورين، الأول، تعريف المفاهيم التي يتضمنها التي يتضمنها البحث، والثاني، مقدمات تأسيس الدولة العربية القطرية وأسباب تفككها.

المحور الأول: تعريف المفاهيم.

تعريف الدولة الدولة: ظهر مفهوم الدولة القومية، لأول مرة بعد توقيع معاهدة ويستفاليا 1648، حيث اعترفت الدول الموقعة، بسيادة الدول المشاركة فيها([1]). والأثر القانوني لذلك هو اعتراف الدول الأخرى بسيادة الدولة على إقليم جغرافي وثرواته والسكان المقيمين عليه.

لقد أدى التركيز على البعد القانون للدولة إلى خلق التباساً، نتج عن الخلط بين شرعية الدولة وفق القانون الدولي، والشرعية الوطنية للدولة. وقد أدى هذا الخلط إلى الاعتقاد بأن شرعية الدولة قائمة بمجرد استمرار الاعتراف الدولي بها، بغض النظر عن طبيعة سياسة السلطات الحاكمة على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي تتعارض، في بعض الأحيان، مع المصالح الوطنية، السياسية والاقتصادية، للدولة نفسها، خاصة في الظروف الدولية الراهنة التي أصبحت فيها سيادة الدولة شكلية بسبب إفرازات العولمة، وظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية تحد من السيادة الوطنية للدول الأخرى، مثل التدخل الإنساني وحرية التجارة وفتح الأسواق الوطنية بدون ضوابط. لقد تفاعلت المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية مع النزعة اللاوطنية " الكوسموبولوتية" للنخب الحاكمة في بلدان " العالم الثالث" لتعميق علاقاتها الاقتصادية والسياسة، غير المتكافئة، مع قوى الهيمنة الدولية، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية الهيمنة على سيادة وثروات هذه البلدان وتقاسمها بين النخب الحاكمة الوطنية والقوى الخارجية. وقد تم الترويج لازدواجية الهيمنة باعتبارها استجابة طبيعية خلقتها ظروف العولمة.

وقد تطور مفهوم الدولة استنادا إلى المهام التي تؤديها على الصعيد الداخلي، بحيث أصبحت" الدولة أداة لإدارة الخلافات السياسية، والتنسيق بين الشرائح والطبقات المختلفة في

(*) تؤكد ظاهرة العنف التي انتشرت في بعض بلدان الاحتجاجات الشعبية كاليمن وسوريا وليبيا، إن القوى المعارضة للأنظمة الاستبدادية شريكة في ممارسة العنف مع السلطات.

([1]) السيادة تعني أن "هناك سلطة واحدة مطلقة تهيمن على المجتمع السياسي". للمزيد عن نشوء مفهوم الدولة الحديثة وعلاقته بالسلطة، بيتر تايلور و كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ج 1 ت، عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، منشورات عالم المعرفة، السياسة، الكويت 2002، ص 268، وما بعدها.

المجتمع وتنظمها وفق القانون"([1]). وبناء على ذلك لا تنحصر شرعية الدولة ببعدها المكاني، بل يكمل البعد الوظيفي هذه الشرعية. بمعنى أن الدولة ذات السيادة تقوم بوظيفتين، الأولى، توفير الأمن والحماية الشخصية للمواطنين ضمن حدودها الجغرافية ـ السياسية، والثانية، إدارة الحياة الاقتصادية بما يضمن مصالح مواطنيها([2]).

على ضوء ما ورد أعلاه عن مفهوم الدولة، يمكن القول أن تطور الدولة، يقوم على تناسب العلاقة بين طبيعة السلطة والدولة، فإذا كانت طبيعة السلطة تستند على الديمقراطية، فالدولة تتطور لأنها أصبحت ممثلة لمصالح كافة الفئات الاجتماعية والاتجاهات الفكرية والسياسية الوطنية، أي أن هذه الفئات تشعر بأن الدولة أصبحت ملكاً لها. وهذا هو مفهوم الدولة الحديثة التي ولدت في القرن السابع عشر على أثر أفكار روسو وجون لوك وطورها ماركس فيما بعد في البيان الشيوعي الذي دعا إلى دولة تمثل الأغلبية، وإذا لم تكن كذلك فإنها فاقدة للشرعية، فيصبح من حق الأغلبية الثورة على الدولة (**).

تعريف الشرعية.

هناك أشكال عديدة للشرعية، ظهرت في الفكر السياسي واستخدمت من قبل السلطات الحاكمة، لتبرير وجودها في السلطة مثل، الشرعية الإلهية، الشرعية الطبقية، الشرعية الانقلابية، الشرعية الثورية، الشرعية الديمقراطية، الشرعية الشعبية، الشرعية الوطنية وآخرها الشرعية الانتخابية. ويشكل مضمون الشرعية أهم فرق بين الدولة القديمة والدولة الحديثة التي مثلت انتهاء الشرعية الخاصة للدولة القائمة على إرادة الحاكم ونخبته الخاصة. وفيما يخص موضوع البحث، فإن الاهتمام يتركز على مفهوم الشرعية الشعبية وماهيتها.

الشرعية الشعبية، هي الشرعية التي تكتسب من خلال استجابة الدولة لرغبات وحاجات المواطنين التي تحكمهم مع توفير الظروف المناسبة لهم لنقد السلطات إذا لم تستجب

([1]) بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص 85.

([2]) بيتر تايلور و كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ج2 ، عالم المعرفة، الكويت، 2002. ، ص 269.

(**) على الرغم من أن ماركس دعا إلى دولة الاستبداد الطبقي، فإن جوهر فكرته عن الدولة، هو دولة الأغلبية الطبقية التي تناسب الظروف في حينها ، حيث سيطرت الأقلية البرجوازية على الدولة وحرمت الأغلبية من حقوقها.

لحقوقهم. بمعنى آخر إن هناك مساواة بين الشرعية والإرادة العامة للشعب. وبهذا المعنى هي شرعية ديمقراطية، ترتكز على الشرعية البرجوازية المتمثلة بالتداول السلمي للسلطة. وبناء على هذا الفهم للشرعية الشعبية، فإن الاحتجاجات الشعبية السليمة، التظاهر، الإضرابات والاعتصامات التي يقوم بها المواطنون في المجتمعات العربية، التي تعيش فترة التحول الديمقراطي، في المرحلة الراهنة، تمتلك الشرعية، كما يرى الباحث.

وبناء على ما تقدم فأن الشرعية في الأنظمة الديمقراطية العريقة تقوم على الالتزام بالقواعد الدستورية والقانونية من قبل الدولة ومؤسساتها والمؤسسات المدنية.

ويعرف الباحث، لطفي حاتم، الشرعية بأنها " تتمثل في مجموع الآليات والقواعد القانونية / السياسية والأيديولوجية الضامن لهيمنة طبقة اجتماعية على سلطة الدولة مستندة على قاعدة شعبية تتوافق مصالحها السياسية ـ الاجتماعية مع الطبقة المهيمنة في اللحظة التاريخية الملموسة"([1]).

وهناك مفهوم آخر لشرعية الدولة عبر عنه ماركس من خلال تحديد العلاقة بين الحرية والدولة بقوله: " إن الحرية تتمثل في تحويل الدولة، الأداة التي تجد نفسها فوق الجميع، إلى أداة تخضع له"([2]).

تعريف الديمقراطية

- الديمقراطية ظاهرة تاريخية تنشأ وتتطور في مجتمع محدد، وفي مرحلة زمنية معينة، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى: المؤسسات القائمة، أساليب الإنتاج وعلاقاته، منظمات المجتمع (الأحزاب السياسية، النقابات والمنظمات المهنية والاجتماعية، المؤسسات الثقافية)، العقائد الأيديولوجية([1]).
- الديمقراطية إطار سياسي، يعبر عن التعددية الاجتماعية ويحاول أن يستوعبها في إطار سلمي. وبمعنى آخر الديمقراطية شكل للحياة السياسية يوفر أكبر قدر من الحرية لأكبر

([1])حاتم، لطفي. التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، 2012 ص 15.

([2]) الطحان، عبد الرضا. تاريخ الفكر السياسي، ج2، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، بدون، ص 584.

عدد من المواطنين، وبنفس الوقت يوفر، أي الشكل، مستلزمات حماية وإعادة إنتاج نفسه([2]).

- **الديمقراطية بحاجة إلى مقدمات ضرورية لنجاحها أهمها:**

- توفر نظام للعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ينظم العلاقات بين: أفراد المجتمع وطبقاته، بين الدولة والمجتمع ، بين مؤسسات الدولة نفسها - تنفيذية، تشريعية، قضائية([3]).

- للديمقراطية مبادئ أساسية هي:

- الاعتراف بمجموعة من الحريات العامة وحقوق الإنسان (حرية تكوين الأحزاب والمنظمات المهنية والاجتماعية، حرية الرأي، حرية الاجتماع والتظاهر، حرية التعبير" الصحافة والنشر").

- الانتخابات العامة التي تهدف إلى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة. - الاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية والحزبية.

- سيادة القانون.

إن إلقاء الضوء على المفاهيم السابقة، يساعد على إدراك العلاقة بين عدم الأخذ بها من قبل السلطات الحاكمة في الدولة العربية القطرية وأسباب فقدانها الشرعية الوطنية.

المحور الثاني، الدولة العربية القطرية: المقدمات وأسباب التفكك.

نشأت الدولة العربية الحديثة، بعد الحرب العالمية الأولى، أثر سقوط الدولة العثمانية، وتقسيم ممتلكاتها بين الدول الاستعمارية الغربية. وعملت الإدارات الاستعمارية على إعادة تشكيل المؤسسات التي خلفتها الإدارة العثمانية، لإنشاء دول قطرية بدلا من نظام الولايات العثماني، بالاستعانة بالنخب الإدارية والعسكرية التي كانت تشكل قوام السلطات في الولايات السابقة. وقد شهدت إعادة بناء المؤسسات السابقة العديد من المظاهر، التي تركت تأثيراتها

([1]) جاسم، فاخر. العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق، دار المنفى، السويد 2001، ص 136

([2]) جاسم، فاخر. مرجع سابق ص 136.

([3]) جاسم، فاخر. مرجع سابق ص 136.

السلبية على مسار تطور الدولة في البلدان العربية حتى بعد انتهاء السيطرة الاستعمارية المباشرة في العديد من الدول، من أهمها:ـ

أولاً، انتقال ولاء النخب البيروقراطية ، مدنية وعسكرية، من الدولة العثمانية إلى الدول الاستعمارية الأوربية. وكان من أهم نتائج ذلك، إن أسلوب الأجهزة البيروقراطية الجديدة التي تشكلت، لم يختلف عن الأسلوب القديم، بحيث لم تستطع هذه الإدارات الانتقال من العقلية الاستبدادية التي كانت تميز العلاقة بين السلطات والمواطنين، إلى الدولة القانونية الدستورية التي روجت لها سلطات الاحتلال الجديدة، على الرغم من أن كثير من الدساتير التي وضعتها السلطات الجديدة، بضغوط وإشراف من قوى الاحتلال.

إن هذا النهج في إدارة الدولة الجديدة أدى إلى استمرار اندماج السلطة بالدولة الذي كان قائماً في نظام الولايات العثماني، وبالتالي استمرار غربة النخب الحاكمة عن مجتمعاتها، خاصة أن بعض البلدان شهدت استيراد ملوك لها من بلدان أخرى، كما حدث في العراق والأردن وسوريا أو استمرار حكم الأسر الأجنبية ، كأسرة الخديوي في مصر والسودان([1]).

ثانياً، العوامل الخارجية وتأثيرها على تأسيس الدولة القطرية

إن أهداف القوى الاستعمارية من تشكيل الدولة العربية القطرية، لم يكن يسعى إلى تحقيق العدالة وتغيير الشكل الموروث لعلاقة السلطة بالمواطنين والتي كانت تقوم على الإكراه والعسف، بل استيعاب هذه البلدان لتشكل مجالا حيوياً لتصدير بضائعها والسيطرة على الثروات الطبيعية وتنفيذ مشروعها السياسي لإعادة اقتسام العالم بين الدول المنتصرة بالحرب العالمية الأولى. لذلك كان مشروعها يعاني من الازدواجية، ففي المجال السياسي، عملت على تسويق مفهوم الدولة الدستورية ونظام الحريات والحقوق السياسية، ولكن بنفس الوقت، تصدير مؤسسات القمع والإكراه وأدواته الإدارية، خاصة الأمن والشرطة والجيش، أي أدوات الضبط السياسي، في حين لم تساعد على إنشاء المؤسسات المدنية، وكان الهدف

([1]) الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى، ط 2 1384 هجرية، بلا ص 51 -52؛ بيل ، المس. فصول من تاريخ العراق، ت جعفر الخياط، دار الرافدين،ط2 2004، ص 384- 385.

من هذا النهج، فسح المجال للنخب الحاكمة لممارسة القمع والإكراه بنوعيه السياسي والاجتماعي([1]).

ثالثاً، سعي النخب التي تولت السلطة في الدولة القطرية الوليدة، إلى خلق إدارة شديدة التمركز تدمج فيها كل شرائح المجتمع وقومياته وطوائفه ومذاهبه، بعقلية وممارسة يقومان على التمييز المذهبي ـ الطائفي ـ القومي. ولتحقيق هذه الغاية عملت هذه السلطات على التدخل المطلق والمباشر في كافة نواحي نشاط المجتمع الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية([2]).

رابعاً، تأسيس بناء دستوري مشوه، استمد مبادئه العامة من النظام الدستوري للدولة الاستعمارية الأم، من دون توفر بنية اجتماعية ـ سياسية مناسبة له، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات غريبة عن المجتمع وثقافته، مما سهل تسخيرها لخدمة مصالح الفئات الاجتماعية التقليدية، من إقطاعيين وكبار الإداريين والضباط السابقين. لذلك قامت العلاقة بين مؤسسات الدولة الجديدة وبين القوى الاجتماعية الوطنية التي تدافع عن مصالح الفئات الاجتماعية الكادحة والفقراء وعن الاستقلال الوطني الحقيقي، على الاضطهاد السياسي والأبعاد. بمعنى آخر هناك تعارض تام بين الدولة بينتها الدستورية وبين البنية السياسية ـ الاجتماعية الناشئة حديثا([3]).

خامساً، إن الدول الحديثة تقوم على مفهوم المواطنة الواحدة، التي ترتبط بنظرة الدولة الحديثة للعلاقة بين بينها وبين مواطنيها، والتي تجسدها نظرتها لمفهوم الحريات القائم على الحقوق والواجبات. وقد فشلت الدولة القطرية بتحقيق هذه المهمة، حيث كانت نظرتها لمفهوم الحريات استمراراً لما كان سائداً في الدولة السلطانية، دولة الخلافة العثمانية والقاجارية، أي على مفهوم السلطان والرعية، حيث تكون كل الحقوق للسلطان وحاشيته وكل الواجبات على

([1]) عبد السلام ، رفيق. الاستبداد الحداثي العربي، مجلة الإسلام والديمقراطية، عدد 10، بغداد، 2005 ص 93

([2]) صاموئيل هانتنغتون وآخرون، الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات، وحوارها، مركز الدراسات الإستراتجية ، بيروت 2000، ص 91.

([3]) على سبيل المثال، أصدرت سلطات العهد الملكي في العراق بعد تأسيس الدولة العراقية لغاية إسقاط الملكية 1958، 27 قانوناً ومرسوماً تحد من الحريات الديمقراطية، جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي، 1958 - 1963، الملحق ص596 - 598.

الرعية/ المواطنين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تميزت الممارسة العملية للسلطات، بالتمييز المذهبي والعرقي([1]).

سادسا، المنظومة الفكرية للنخب التي تولت السلطة في الدولة الوطنية، تتكون من خليط التوجهات كالموروث الثقافي والنزعة الاستبدادية العثمانية والثقافة القائمة على التقاليد والعادات العشائرية إضافة إلى أفكار التحديث الاستعماري. بمعنى آخر عدم وجود منظومة فكرية للنخب السياسية التي قادت السلطة بعد تكوين الدولة القطرية، تستطيع خلق تجانس وطني يجمع بين المكونات الاجتماعية المتنافرة، فإذا أخذنا على سبيل المثال المنظومة الفكرية للتيار القومي، الذي كان واسع الانتشار في بداية تأسس الدولة العربية القطرية والفترة اللاحقة، كان معادياً لحقوق الأقليات العرقية والطوائف غير الإسلامية معتبرا كل من يسكن الدول العربية الجديدة عرباً، حسب تعبير أحد أهم منظري القومية، في فترة التأسيس، ساطع ألحصري، الذي يشير إلى أن " الفروق التي تظهر لنا بين أهالي الدول العربية العديدة إنما هي فروق سطحية .. هناك شعوب عربية عديدة ولكن كلها تنسب إلى أمة واحدة، هي الأمة العربية" مشيراً إلى أن كل من يسكن في الدول العربية " إنه عربي شاء أم لم يشأ، أعترف هو أو لم يتعرف بذلك في الحالة الحاضرة. إنه عربي جاهل، أو غافل، أو عاق أو خائن ، لكنه عربي على كل حال. عربي فاقد الوعي والشعور وربما كان في الوقت نفسه فاقد الضمير "([2]). إن هذا النهج في تحليل حالة التنوع القومي والديني والمذهبي الذي تشكلت منه البنية الاجتماعية للدولة العربية الحديثة، نتج عنه أن " معظم القيادات الوحدوية العربية كانت تشدد على الوحدة الشكلية وتعمل على تغييب المضمون الاقتصادي والاجتماعي لها"([3]).

تكثيفاً للرؤية التحليلية السابقة، نقدم بعض الخلاصات:

([1])جاسم، فاخر. محاضرة، دور مبدأ المواطنة في تعزيز الوحدة الوطنية في الدول متعددة القوميات والمذاهب، الأكاديمية العربية 2011/11/29. متاحة علي الرابط التالي http://ao-academy.org/docs/drfakhir2911201101.mp3

([2]) الحصري، ساطع.حول القومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة خاصة، بيروت 1985، ص 78.

([3]) ضاهر،مسعود.الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840 - 1990، دار الآداب بيروت 1991، ص 111.

- لعبت السيطرة الاستعمارية على البلدان العربية ـ الإسلامية دورا في تهميش الفكر التنويري، بشقية الديني والعلماني من خلال تشجيع الحكومات" الوطنية" التي تشكلت بعد الاحتلال العسكري، على الانفراد بالسلطة وحصر سلطة القرار في نخب بيروقراطية محددة تتكون من كبار الضباط والإداريين في السلطة العثمانية. إن ذلك أدى إلى حدوث اصطفافات اجتماعية جديدة، تمثلت بتخلي النخب السياسية الحاكمة (كانت جزءاً من قوى الإصلاح والتحديث) عن أفكارها الإصلاحية في المجال السياسي. وقد دعمت قوى الاحتلال الأجنبي هذا التحول، الأمر الذي أدى إلى مواصلة الاستبداد السياسي السلطوي بأشكال جديدة.
- إن النخب التي تسلمت السلطة في الدولة القطرية العربية، فشلت في الأداء السياسي والإداري والاقتصادي والثقافي، مما أدى إلى عرقلة تكوين دول عربية حديثة، وهو الهدف الذي سعت إليه القوى الوطنية، بما فيها أقسام من النخب الحاكمة. إن هذا الفشل يعود إلى ترسخ العقلية الاستبدادية لدى النخب التي شاركت سلطة الاحتلال بإدارة الدولة الجديدة، فكان الطموح الشخصي والإنفراد بإدارة المجتمع، يتعارض مع ما تتطلبه الدولة القانونية ـ الدستورية التي كانت هدفاً للتيار الإصلاحي في عصر النهضة العربية([1]).
- تنامي الصراعات بين المكونات الوطنية للمجتمعات العربية، بسبب عدم قدرة إيديولوجية النخب الحاكمة، على المحافظة على التوازنات الاجتماعية وضبطها بالوسائل السلمية، فتضطر للجوء للعنف مما يؤدي إلى تنامي مظاهر العنف المضاد من مكونات المجتمع، يمكن أن يصل في حالة تصاعده إلى مستوى الحرب الأهلية([2]).

([1]) مذكرات كامل الجاد رجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الجمل، كولونيا، ط2 2002، ص 22

([2]) يشير الباحث، ميشيل كيلو، إلى وجود علاقة بين فشل أيديولوجية النخب الحاكمة ولجوء الدولة لممارسة العنف ضد المجتمع بقوله: إن نجاح أيديولوجية ما يقاس عادة بقدرتها على تجنيب الدولة ممارسة العنف ضمن حقل سيادتها الخاص، فاللجوء للعنف هو قطعاً دليل على انهيار التوازنات الاجتماعية، أو إخفاق السلطة في خلق قدر معقول من الإجماع بواسطة التدابير والوسائل الدمجية وفي المقدمة منها ما نسميه الأيديولوجية. أنظر ، مشيل كيلو، نظام دولي أم نظام أمريكي للعالم، مجلد جدل عدد 2، نيسان 1992، ص 131.

المبحث الثاني، تآكل شرعية الدولة القطرية.

استندت شرعية الدولة القطرية، إلى ثلاث مرتكزات، وراثية ، ملكية، ثورية انقلابية، وعلى الرغم من الاختلاف بين مبررات الشرعية الثلاث إلا أن هناك سمات مشتركة رافق تطورها أدت إلى تآكل شرعيتها وتنامي الضغوط الشعبية تعبيرا عن رفض المبررات التي تطرح من قبل سلطات هذه الدول لتأكيد شرعيتها، عبرت عنها الاحتجاجات الشعبية التي جرت بأشكال متنوعة واتخذت وسائل مختلفة، نتناولها لاحقا.

نتناول تآكل شرعية الدولة القطرية، بمحورين، الأول، اندماج السلطة بالدولة والثاني، ، تأثير الإيديولوجية السياسية على تطور الدولة القطرية

المحور الأول، اندماج السلطة بالدولة.

الدولة كيان اعتباري، يمثل الإرادة العامة للمجتمع، وتبعاً لذلك يحصل إجماع على الدولة كمؤسسة، في الأنظمة الديمقراطية. أما السلطة فإنها تمثل توازن مؤقت، يمثله برنامج الحزب/ أو التحالف السياسي الذي يحصل على الأغلبية في الانتخابات. في الدولة الديمقراطية، تسمح هذه المسافة بعدم الإخلال بكيان الدولة ومؤسساتها في حالة سقوط السلطة لأي سبب كان " انتخابات، ثورة شعبية، انقلاب عسكري، غزو خارجي". إما في الدول غير الديمقراطية، فإن المسافة تضيق بين السلطة والدولة، تصل أحياناً لحد التماهي بين الاثنين، لذلك غالباً، ما نشهد انهيار الدولة في حالة سقوط السلطة " العراق ، انهارت الدولة، بعد الغزو الأمريكي، في ليبيا، واليمن، انهارت الدولة بفعل الاحتجاجات الشعبية".

اتخذ اندماج السلطة بالدولة العربية القطرية، مسارات متعددة تبعا للظروف التاريخية التي مر بها تكون هذه الدول وتطورها بعد تحقيق الاستقلال الوطني، وهنا نؤشر وجود ثلاث أشكال/حالات من الاندماج بين السلطة والدولة.

الحالة الأولى: احتكار السلطة الناتج عن تحكم نخبة بالسلطة والثروة ، وهذا الشكل من التحكم ينتج في أغلب الأحيان، في الدول التي تحكم من قبل الأسرة/ العشيرة ويتم تداول السلطة عن طريق الوراثة، كالعربية السعودية ودول الخليج العربي.

الحالة الثانية: عندما تحاول سلطات الشرعية الثورية ، الانتقال من الشرعية الانقلابية التي أوصلتها للسلطة، إلى الشرعية الليبرالية عن طريق ديمقراطية شكلية ، فتقوم هذه السلطات، بإعادة بناء الدولة ، وسلطاتها الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما يسمح باستمرار تحكمها بالسلطة عن طريق انتخابات شكلية، كما حدث في العراق في عهد صدام وتونس في عهد زين العابدين بن علي ، ومصر في عهد حسني مبارك، وسوريا في عهد عائلة الأسد ، وليبيا في عهد ألقذافي، واليمن في عهد عبد الله صالح.

الحالة الثالثة: في حالة تشريع النخب الحاكمة التي وصلت إلى السلطة عن طريق الشرعية الانتخابية، قوانين تسمح لها بإعادة إنتاج نفسها، كما حدث في إيران بعد الثورة الإسلامية وانتقال نظام الحكم الإسلامي إلى نظام ولاية الفقيه المطلقة، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ أو كما حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003، وتجري محاولات مشابه من تيار الإسلام السياسي الذي فاز بالانتخابات بعد الاحتجاجات الشعبية الأخيرة، وتجربة تيار الإسلام السياسي في مصر عملت بهذا الاتجاه. ولتحقيق هذا الانتقال، يجري تكيف النظام الدستوري للدولة ونظام الانتخابات، بما يمنع من حدوث تداول حقيقي للسلطة بواسطة الآلية الانتخابية([1]).

وبناء على ذلك، وبما أن السلطة جوهر الدولة، فان بقاء سلطة معينة تحكم لفترة طويلة، سواء سلطة الدكتاتور، أو سلطة الحزب الواحد، أو الأسرة / العشيرة يؤدي إلى زوال الفرق بين الدولة والسلطة، تصل لحالة التماهي بين الاثنين، وما ينتج عنها من ابتلاع السلطة الحاكمة الدولة وتسييرها لتلبية مصالح النخب الحاكمة. في هذه الحالة لا تصبح السلطة تمثل مصالح المجتمع، ونتيجة لذلك تفقد شرعيتها، حسب رأي الباحث.

إن الدمج بين الدولة والسلطة يؤدي إلى تآكل الشرعية الوطنية للدولة وسلطتها، لأن الدولة تصبح غير معبرة عن أهدافها شعوبها، نتيجة تخليها عن مهامها الوطنية الأساسية، المتمثلة

([1]) قامت النخب السياسية العراقية التي تولت السلطة بعد الاحتلال الأمريكي بإصدارها قانون انتخابات يمنع الأحزاب الصغيرة من الوصول للبرلمان. فاخر جاسم، قانون الانتخابات الجديد يؤسس لدكتاتورية دولة المخاصصة، طريق الشعب، العدد 79، 6 كانون الأول، 2009. كما قام الرئيس محمود مرسي، بالاستعجال بإعداد الدستور المصري والتصويت عليه، بدون أن يأخذ بالاعتبار اعتراضات التيارين الليبرالي والديمقراطي اليساري ولتحصين نفسه من المساءلة القانونية، أصدر في نوفمبر 2012 إعلانا دستوريا، يعجل قراراته غير قابلة للنقد والطعن والاعتراض.

بحماية حقوق المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج اجتماعية وسياسية تكون محصلتها تفتيت البنية الاجتماعية وتشوه البنية السياسية([1]). ومن أهم مظاهر تفتت البنية الاجتماعية، نشير إلى ما يلي:

1- انتشار الفقر والبطالة بين أعداد واسعة من السكان، نتيجة تحكم قلة من المجتمع بالثروات الوطنية، مع ملاحظة اعتماد الدولة على الاقتصاد ألريعي، خاصة في الدول النفطية، حيث يتم فيه توزيع جزء من الثروة الوطنية على قسم من المواطنين بشكل نقدي.

2 ـ تعاني أعداد واسعة من السكان، الإحباط بسبب عدم تحقيق الوعود التي صدرت سواء من السلطات الحاكمة أو الأحزاب السياسية.

3- فقدان الأمل الذي يتولد من الإحباط يؤدي إلى اللجوء إلى الوعي الديني باعتباره مكوناً رئيسيا لوعي الفرد في المجتمعات العربية ـ الإسلامية.

4 ـ في حالة عدم قدرة الوعي الديني الجمعي " إسلامي أو مسيحي" يلجأ الفرد إلى أشكال أخرى من الوعي؛ الطائفية باعتبارها جزء من الوعي الديني العام أو العشائرية، باعتبارها جزء من الوعي التاريخي للفرد، بعد تحوله من الريف إلى المدينة.

5 ـ إن حالة الإحباط التي يتعرض لها المواطنين، بما فيهم المثقفين، ينتج عنها عدم القدرة على التفكير العقلاني بكيفية الخلاص من آثار الاستبداد والاستفادة من ظروف الحرية التي توفرت بعد إنهاء السلطات الاستبدادية، لذلك نلاحظ الابتعاد عن البرامج التي تطرحها الأحزاب والمنظمات المهنية والاجتماعية المدنية ـ الديمقراطية.

يرى الباحث، إن تفاعل العوامل السابقة، خلق لدى أفراد المجتمع حالة القلق الدائم، وبالتالي أصبح المواطنون يعيشون حالة الاغتراب في وطنهم فيصبح موقفهم من الدولة

([1]) ارتبط تخلي الدولة عن مهامها الاجتماعية- الاقتصادية، نتيجة تطبيق السلطات الوطنية وصفات الليبرالية الجديدة للتطور الاجتماعي. لمزيد عن ذلك ، أنظر، لطفي حاتم، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، 2012، ص 135- 137.

سلبياً. كما تتشكل لديهم نظرة مشابه إلى الأحزاب السياسية التقليدية، التي بشرت بوعود لم تتحقق فيصبح موقفهم منها ومن سياستها لا أبالياً، باعتبارها بعيدة عن طموحاته الذاتية الراهنة.

المحور الثاني، تأثير الإيديولوجية السياسية على تطور الدولة القطرية

سعت النخب التي تولت السلطة بعد تأسيس الدولة القطرية إلى السيطرة الفوقية على المجتمع، ومحاولة إلحاقه ألقسري بالسلطة، وكان من نتيجة ذلك، هيمنة السلطة على التشكيلة الاجتماعية. وقد أدى هذا النهج إلى نتيجتين، الأولى، الحد من تطور الدولة باعتبارها نظام مؤسساتي ينفصل عن السلطة والثانية، عدم فسح المجال لنشوء مجتمع مدني يتوسط بين الدولة والمجتمع. وقد انعكس ذلك على تفكير النخب التي تسعى من أجل التغيير، فأصبح هدفها الأساس السيطرة على سلطة الدولة، باعتبارها الأداة الرئيسية للتغيير الاجتماعي. أي بمعنى آخر الاهتمام بالتغيير من فوق. وقد أدى هذا التوجه إلى نتائج خطيرة، تتمثل بإهمال قوى التغيير التقدمي والنشاط التنويري بين فئات البينة الاجتماعية ـ الثقافية، حيث اقتصر نشاطها الرئيسي على الجانب السياسي، لذلك بقيت البنية الاجتماعية تحركها العواطف والروابط التقليدية، العشائرية والمذهبية والطائفية. وقد انعكست طريقة التفكير السابقة على بينة التيارين الأساسين في الحركة السياسية العربية، الماركسي والقومي، ولاحقا تيار الإسلام السياسي، فأصبحت تمتاز بسمات سلبية ثلاث، الأولى، النزعة الانقلابية، كنهج للاستلام السلطة، والثانية، أسلوب التنظيم، شبه العسكري كوسيلة لضبط الجسم الحزبي وتحريكه بالطريقة التي تراها القيادة، والثالثة، السرية المطلقة في النشاط السياسي والفكري. وقد نتج عن تفاعل العوامل السابقة العديد من المظاهر السلبية منها:

- التمسك بالعقلية الرمزية، لدى قيادات التيارات السياسية الرئيسة، والتي هي انعكاس لطريقة تفكير النخب البيروقراطية الحاكمة، نتج عنه ضعف التجديد القيادي، في التيارات الرئيسة في البنية السياسية العربية، فأصبحت القيادات رموزا

تاريخية، وليس أدوات لقيادة التغيير الاجتماعي، باعتبارها تمتلك القدرة على تحليل أسباب المشاكل التي تعيشها المجتمعات العربية واقتراح الحلول الواقعية لحلها.

- تجذر فكرة الحزب الواحد" القائد" في وعي المواطنين، وتأييد النخبة البيروقراطية وبعض شرائح من المثقفين، لهذا الشكل من التنظيم السياسي، أدى نتائج سلبية على طريقة تعامل المواطنين مع العمل السياسي، منها، شكلية الانتماء والنشاط والنفاق السياسي، فأصبحت هذه المنظمات واسطة للوشاية بين الناس من أجل الصعود في السلم الحزبي والوظيفي، وكمحصلة أصبحت هذه المنظمات في عزلة، عن الوسط الشعبي، على الرغم من كثرة المنتمين إليها.
- تشويه دور المثقفين في الفعالية السياسية للدولة القطرية، الذي حدث تحت تأثير الصراع الفكري على الصعيد العالمي وانعكاسات ذلك على الصعيد القطري/ المحلي، حيث انخرط المثقفون بالصراع الفكري بين التيارين الرئيسين في المنظومة السياسية العربية، الماركسي والقومي، مما أدى إلى تأخر تكون طبقة وسطى والانحسار التدريجي لدورها في المجتمع([1]).

لقد ساهم المثقف المتحزب في تشويه البيئة السياسية للمجتمعات العربية، بسبب موقفه المتحزب، سواء للدولة أو الحزب أو الإيديولوجية، الأمر الذي اضعف من دوره في إدارة الثقافة باعتبارها ظاهرة تنويرية، تساهم في نشر الفكر الوسطى والقيم المعرفية العقلانية، وكما وصفه غرامشي " بالدور الواعي والنقدي"([2]). كما أدى التحزب إلى فقدان المثقف استقلاليته الفكرية وبالتالي تهميش دوره في التحولات التي جرت في مجتمعه خلال الفترات التي تلت تأسيس الدول العربية القطرية.

يضاف إلى ذلك هناك العديد من المظاهر السلبية التي أفرزتها تجربة المثقفين العرب، منها، الاشتراك في تشويه التجربة الحزبية، وتمثل ذلك، أما بالترويج لمشروع السلطات عن العمل الحزبي، أو الانتقال من حزب للآخر دون مبررات

([1]) ولد داداه، أحمد وآخرين، الجيش والسلطة في الوطن العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002، ص 27 ولحقا.

([2]) عبد الملك، بدر . ثقافة التسلط وثقافة السلطة، دار الحضارة الجديدة، بيروت 1992، ص 126.

مشروعة، أو الانتقالات الفكرية الحادة، وآخرها تيار الليبرالية الجديدة. كما أدى انعدام الديمقراطية في الحياة السياسية ومحدودية تكافؤ الفرص اللتان تسمحان لفئة المثقفين بالتعبير عن وجودها وممارسة الإبداع الثقافي، إلى تفتت الموقف الوطني للمثقفين، بعد أن أصبحت أغلبيتهم تميل نهج السلطات الحاكمة، وليس للشعب على الصعيد الداخلي، ولقوى الهيمنة الدولية على الصعيد الخارجي.

إن التحليل السابق يكتسب مصداقية من خلال متابعة مواقف أغلبية المثقفين العرب خلال فترة الستينيان، حيث انقسم المثقفين إلى تيارين، الأول، قام بالترويج لنهج القيادات القومية الحاكمة في تأطير المجتمع من خلال منظمات طلائعية([1])، والتيار الثاني، انخرط في المواجهة الأيديولوجية الحادة بين التيارين القومي والماركسي. أما في الظروف الراهنة التي تشهد تصاعد الحراك السياسي - الاجتماعي في العديد من البلدان العربية التي تشهد احتجاجات شعبية، فنلاحظ انقسام مواقف المثقفين حول هذه التطورات. ففيما يخص التدخل الخارجي في البلدان العربية على سبيل المثال، هناك تيار يؤيد التدخل تحت ذريعة مساعدة الشعوب العربية للتخلص من السلطات الاستبدادية، متمثلاً بتيار الليبرالية الجديدة، المتكون من مصادر فكرية وسياسية متنوعة، يساريين ماركسيين، قوميين، إسلاميين([2])، حيث يروج هؤلاء إلى نزعة الليبرالية الجديدة في الغرب ومفهومها عن تصدير نموذج الديمقراطية الليبرالية للبلدان العربية باعتبارها النموذج الوحيد للتطبيق بعد إزاحة الأنظمة الاستبدادية، وقد ظهر هذا الموقف جلياً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وأمتد إلى قبول التدخل العسكري في ليبيا والدعوة إلى التدخل الخارجي في الصراع الدموي في سوريا. مقابل التيار السابق، نلاحظ تيار آخر من المثقفين العرب، يروج للمشاريع الطائفية - المذهبية، ويتبنى مواقف تيار الإسلام السياسي، بقسميه الشيعي والسني من التطورات الراهنة وخاصة الصراع حول

([1]) الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي، في الدول التي حكمها الزعماء القوميين في مصر والعراق واليمن والسودان في فترة النميري.

([2]) للمزيد عن تيار الليبرالية الجديدة ينظر: لطفي حاتم، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، 2010، ص 12.

إقامة دولة دينية" مستترة " بأغلفة مدنية، وهذا الأمر ملاحظ من دفاع شرائح من المثقفين عن تجربة حكم الإسلام السياسي في العراق، منذ الاحتلال الأمريكي ولحد الآن، أو الموقف المتخاذل من مشروع " أخونة " المجتمع والدولة في مصر، بعد إسقاط نظام مبارك.

- ضعف الديمقراطية في البنية الداخلية لأطراف البيئة السياسية بمختلف تياراتها، أفرزت، العديد من السلبيات منها، محدودية تجديد البنية القيادية، كثرة الانقسامات الداخلية، إضافة إلى اللجوء للعنف لحل الخلافات الفكرية والسياسية الداخلية([1]).
- ويمكن اعتبار إهمال الأحزاب السياسية لدورها الوطني أحد أهم المخاطر على وحدة الدولة والنظام السياسي في البلدان العربية، لأن مهمة العمل على تكامل وحدة الدولة تعتبر المهمة الرئيسية لقيام الأحزاب بمفهومها الحديث([2]).

وكان من إفرازات تجربة تيارات البنية السياسية العربية، تشويه مفهوم الديمقراطية في وعي المواطنين، فبدلاً من أن تؤدي الدعاية السياسية لمفهوم الديمقراطية الذي تقوم به الأحزاب الوطنية، إلى الارتقاء في وعي الناس، نلاحظ الالتباس الشديد والغموض لدى أغلبية المواطنين تجاه معنى الديمقراطية مفهوما وممارسة، مازال مستمرا، ويشكل أرضية للقوى الشمولية في إعادة بناء السلطة والدولة وفق منهج خاص، مستغلة المفهوم الملتبس عن الديمقراطية. ولتحليل الفكرة السابقة، نشير إلى موقف التيارات الرئيسية من قضية الديمقراطية، شهد انتقالات سريعة، وفق مبررات أيديولوجية، غير مقنعة لأغلبية المواطنين. بمعنى آخر عدم تقديم تعليل لهذه الانتقالات يفهم من المواطنين غير المؤدلجين.

([1]) لم تسلم الأحزاب الحاكمة من ظاهرة العنف في حل خلافاتها، فعلى سبيل المثال، أدى اللجوء إلى العنف لحل الخلافات بين أجنحة الحزب الاشتراكي الحاكم في اليمن الديمقراطية سابقاً، إلى إغراق البلاد في صراع دموي، أدى في النهاية إضعاف دور الحزب في قيادة الدولة والمجتمع.

([2]) شهدت التجربة الحزبية الليبرالية على التزام الأحزاب بفكرة تكامل الدولة بالاعتماد على تطبيق مبدأ التكامل بين الأقاليم الجغرافية التي تتكون منها الدولة، حيث نجحت هذه التجربة ليس في أوربا فقط، فتجربة الهند قامت على هذا الأساس، على سبيل المثال، فتنوع الولايات الهندية من حيث الثروة والقوميات والأديان والمذاهب، أدى إلى خلق دولة موحدة على الرغم من تنوع الاتجاه السياسي والفكري للأقاليم والولايات الذي يمثله اختلاف البرامج السياسية والاجتماعية للأحزاب الإقليمية، عن سياسة وبرنامج الحزب الحاكم على الصعيد الوطني. لمزيد عن دور الأحزاب السياسية في توطيد الوحدة السياسي للدولة، أنظر: بيتر تايلور و كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ج2، عالم المعرفة، الكويت، 2002، ص 119 ولاحقاً.

خلاصة لما سبق، نشير إلى أن الصراع السياسي - الفكري بين التيارين الماركسي والقومي، أدى إلى غياب الرؤية العقلانية في السياسة والفكر، لصالح الخلاف الأيديولوجي. وقد نتج عن ذلك نتائج خطيرة على طبيعة البنية السياسية ما زالت تأثيراتها مستمرة، منها، تهميش دور التيار الليبرالي - الديمقراطي، مقابل صعود تدريجي لتيار الإسلام السياسي، إضافة تسييس منظمات المجتمع المدني، بعد أصبحت تابعة للأحزاب السياسية المتصارعة ونتيجة لذلك فقدت دورها الوسطي المؤثر في البنية السياسية.

المبحث الثالث، العولمة وشرعية الدولة القطرية.

نتناول في هذا المبحث، محورين، الأول، شرعية الدولة القطرية في ظل العولمة الرأسمالية التي تكاملت ملامحها بعد الانتقال إلى نظام القطبية الواحدة في النظام السياسي الدولي، والثاني ، الدولة في فكر تيار الإسلام السياسي.

أفرز الانتقال إلى نظام القطبية الواحدة على الصعيد الدولي، العديد من التأثيرات على تطور الدولة القطرية العربية ، منها، إنه لم تعد التناقضات الداخلية قادرة لوحدها على حل النزاعات الداخلية، ومنها ظهور تيار جديد في الحركة السياسية العربية، يطلق علية تيار الحماية الدولية ([1]) ، ومنها تنامي دور تيار الإسلام السياسي في المجتمعات العربية واستخدام الدين كأيديولوجية لتأكيد شرعية السلطة.

المحور الأول: **شرعية الدولة القطرية في ظل العولمة.**

مرت شرعية الدولة القطرية خلال هذه الفترة، بمرحلتين، الأولى، التحول من الشرعية الانقلابية/ الثورية إلى الشرعية الديمقراطية، والثانية، مرحلة الشرعية الانتخابية.

أولاً، مرحلة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية.

عانت تجربة الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية من نفس الإشكاليات، التي رافقت تأسيس الدولة العربية بعد الاستقلال، حيث أدت عوامل الضغط الخارجية، إلى الانتقال من الاقتصاد ألأوامري الذي يمثله القطاع العام إلى اقتصاد

([1]) أول من تناول مفهوم الحماية الدولية، الباحث لطفي حاتم، ينظر مؤلفه: المنظومة السياسية للدولة الوطنية، دار الحكمة القاهرة، 2014، ص99 ولاحقا.

السوق(***). أما في الجانب السياسي، فقد تم التحول إلى شكل مشوه من النظام البرلماني، يقوم على ديمقراطية مزيفة، من أهم سماتها:

- تم الانتقال من سلطة الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية، ليس بناء على تغير موقف السلطات الحاكمة من الديمقراطية ، بل تحت تأثير دوافع خارجية، الولايات المتحدة وأوربا، التي أرادت إضفاء مصداقية على شعاراتها عن الدفاع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، خلال فترة الحرب الباردة.
- تم تطبيق نهج الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي، في العديد من الدول التي انتقلت إلى الشرعية الليبرالية، مصر، الجزائر، تونس، السودان، الأردن واليمن وغيرها، ويقوم هذا النهج على تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي ـ الاقتصادي، لصالح إقامة شراكة بين النخب البيروقراطية الحاكمة وكبار رجال الأعمال المحليين والشركات الأجنبية([1]). لقد أدى هذا النهج إلى حراك اجتماعي ـ سياسي من أبرز مظاهره تكون أقلية غنية، تتحكم بالسلطة والثروة وأكثرية فقيرة تعاني من التهميش السياسي والاجتماعي، مما أدى إلى تنامي المعارضة العلنية والسرية للسلطات. ومن اجل احتواء النتائج السلبية، لنهج السلطات الحاكمة الاقتصادي، على معيشة أغلبية المواطنين وتخفيف حدة التوتر الاجتماعي ـ السياسي، حاولت النخب الحاكمة وبتشجيع من الدولة الغربية ، احتواء التوتر الاجتماعي بإقامة ديمقراطية مزيفة، تقوم على انتخابات شكلية وتعددية إعلامية وحزبية محدودة لا تنم عن تغيير عقلية احتكار السلطة والثروة لدى هذه النخب.
- تقارب الخطابين القومي والديني، بخصوص الموقف من الديمقراطية وعلاقات الدول العربية ـ الإسلامية، بالدول الغربية وتدخلها في شؤونها الداخلية، خاصة في

([1]) لقد بدأ تخلي الدولة العربية عن وظيفتها الاجتماعية، بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبقت في مصر بعد وصول السادات للسلطة عام 1971، وهذا يرجع " إلى أن التنمية لم تعد من أولويات السلطات الحاكمة". سمير أمين، في مواجهة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة 1997، ص 193.

(***)الاقتصاد ألأوامري، هو نظام اقتصادي يقوم على المركزية الشديدة في تخطيط الاقتصاد الوطني من قبل الدولة، دون مراعاة الظروف الموضوعية والذاتية التي يجب توفرها لتنفيذ الخطط الاقتصادية.

الفترة التي تلت انتصار الثورة في إيران 1979، والتدخل السوفييتي في أفغانستان، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت([1]).

المرحلة الثانية، الشرعية الانتخابية.

في الفترة الأخيرة ظهر مفهوم جديد لشرعية السلطة التي تفوز بالانتخابات النيابية في الدول التي تتخلص من الأنظمة الاستبدادية، يطلق عليه الشرعية الانتخابية ([2]).

رغم أن هذه المرحلة لم تكتمل بعد، إلا أنه يمكن تحديد بعض ملامحها بناء على المؤشرات التي نتجت عن التطورات خلال الفترة المعنية بالدراسة والتي بدأت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، ومازالت مستمرة. وأهم ما يميز هذه المرحلة، الثقل الكبير للعامل الخارجي، في التغيير وإعادة بناء الدولة. ففي الحالة العراقية كان العامل الخارجي حاسما في أحداث التغيير، حيث تم إسقاط النظام الشمولي في العراق، بغزو عسكري، نتج عنه إعادة بناء الدولة والنظام السياسي في العراق، بشكل مباشر من إدارة الاحتلال، وفي الحالة الليبية، تم التغيير بحرب أهلية، مع تدخل عسكري دولي مباشر، وفي حالتي تونس ومصر، تم الانتقال إلى نظام الشرعية الانتخابية، نتيجة احتجاجات شعبية واسعة، حصلت على دعم خارجي، إقليمي ودولي. أما في اليمن فإن ظروف الانتقال، جمعت بين الاحتجاجات الشعبية وصراع عسكري داخلي وتدخل إقليمي ودولي، وفي سوريا التي لها ميزة خاصة بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن نهج التغيير يتخذ صورة الحرب الأهلية.

لقد حدث تغيير في أهداف التدخل الخارجي، بما ينسجم مع أهداف الإستراتيجية الأمريكية خلال هذه المرحلة والذي لم يعد يقتصر على تقديم المساعدة لحسم الصراع

([1]) على سبيل المثال، جرى تشكيل المؤتمر القومي الإسلامي، في 12 أكتوبر 1994، الذي كانت سياسته تقوم على إهمال الممارسات الاستبدادية للحكومات العربية ضد المعارضة وحرمان المواطنين من حقوقهم السياسية والاجتماعية، تحت ذريعة الوقوف بوجه الهجمة الغربية على الدول العربية والإسلام. انظر البيان التأسيسي الصادر في تونس أكتوبر 1994، متاح علي الرابط التالي http://www.islamicnational.org/Home/contents.php?id=614

([2]) حاتم، لطفي الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، تموز ، مالمو/ السويد 2007، ص 45 ولاحقاً.

على السلطة بين الأطراف السياسية الوطنية، بل تهديم الدولة وإعادة بنائها بما يخدم المصالح الخاصة للولايات المتحدة بالدرجة الأولى([1]). وأهم مؤشرات هذه المرحلة:

- تم الانتقال من أجواء الاستبداد إلى أجواء حريات واسعة.
- إنهاء/ إضعاف دور الدولة كضابط للصراعات الداخلية.
- الاستعجال في إجراء الانتخابات.
- إعادة بناء الدولة تحت ضغوط تيار الإسلام السياسي المدعوم من القوى الإقليمية والدولية.
- يتركز صراع أطراف البنية السياسية على مضمون إعادة بناء الدولة، هل تكون دولة مدنية، أو دينية؟ فقوى الإسلام السياسي تسعى لاستغلال الظروف الراهنة لإقامة دولة دينية، مكشوفة أو مستترة، من خلال طرح مفهوم اسلمة الدولة الذي يستند على فكرة الإسلام هو الحل، لذلك نراها تركز على صياغة البنية الدستورية للدولة، وفق رؤية تميل لصالح أفكار الإسلام السياسي والقوى المتحالفة معه.
- إن إعادة بناء الدولة، تجري على أساس مفاهيم جديدة في الفكر السياسي، تقوم على أفكار المحاصصة الطائفية- القومية.
- حرمان فئات الشباب والتيارات السياسية الليبرالية والديمقراطية من المشاركة في إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية الجديدة.
- الصراع السياسي - الفكري بين النخب السياسية وقاعدتها الاجتماعية يتخذ صبغة طائفية - قبلية - عرقية.

المحور الثاني، شرعية الدولة في فكر الإسلام السياسي.

بعد نجاح الاحتجاجات الشعبية في إسقاط السلطات في عدد من البلدان العربية، اشتد الصراع الفكري - السياسي حول بناء المنظومة السياسية والقانونية للدولة بين تيارين، الأول، تيار ليبرالي يتنوع في طروحاته السياسية والفكرية، فقسم منه ليبرالي وطني يدعو

([1]) حاتم، لطفي . المنظومة السياسية للدولة الوطنية والاحتجاجات الشعبية، دار الحكمة للطباعة والنشر، القاهرة، 2014، ص 33.

إلى تطبيق الديمقراطية بجانبها السياسي، وقسم آخر، ديمقراطي يساري، يطرح في برنامجه تحقيق الديمقراطية السياسية بجانبيها السياسي والاجتماعي. يضاف إلى ذلك هناك تيار الليبرالية الجديدة الذي يتبنى نزعة المحافظين الجدد في الغرب من التطورات السياسية ـ الاقتصادية في المجتمعات العربية. والتيار الثاني يمثله الإسلام السياسي الذي يميل إلى نزعة الإكراه في فرض مشروعه السياسي على الآخرين، ونهج الإقصاء في العمل السياسي والتفرد بالسلطة بعد الفوز بها عن طريق الشرعية الانتخابية([1]).

لقد أدى النهج السياسي الذي سار عليه تيار الإسلام السياسي، بعد الفوز بالسلطة إلى الإسهام في تآكل شرعية الدولة من خلال العديد من المؤشرات منها، أولاً، ممارسة التمييز في تطبيق القانون العام بين أفراد المجتمع، تبعاً لأسباب سياسية، أو مذهبية، أو طائفية أو دينية أو قومية ـ عرقية، ثانياً، الإنفراد بالسلطة، من خلال رفض مشاركة القوى الأخرى بصنع القرارات المهمة، وما يترتب عليه من خلق شكل جديد من أشكال احتكار السلطة، ثالثاً، تغيير الطبيعة القانونية للدولة، من خلال وضع قوانين تعبر عن مصالح ورؤية تيار الإسلام السياسي ([2])، رابعاً، تغيير قوانين الانتخابات، بشكل يسمح لها بإعادة إنتاج نفسها " أي سلطات الشرعية الانتخابية"، وبما يؤدي إلى عرقلة حصول تداول سلمي حقيقي للسلطة([3])، خامساً، إصدارها قوانين تمنع المراقبة والمساءلة الدستورية لقرارات السلطة، كقانون الطوارئ، إعلانات دستورية استثنائية، إيقاف العمل ببعض مواد الدستور.

ونظراً للدور الفكري الهام لتيار الإسلام السياسي، وسعة قادته الاجتماعية في المرحلة الراهنة، لا بد من تناول منظومته الفكرية من زاويتين، الأولى، موقفه من الدولة، والثانية، رؤيته حول الديمقراطية.

([1]) حاتم، لطفي، المنظومة السياسية للدولة الوطنية والاحتجاجات الشعبية، مصدر سابق ، ص 172.

([2]) عملت سلطة الإخوان التي فازت بالسلطة في مصر عام 2012 على صياغة دستور وقف رؤيتها الخاصة ، بعيدا عن التوافق عليه من قبل مكونات المجتمع المصري السياسية والفكرية، مما أفضى على خلق حالة من الانقسام العميق في المجتمع.

([3]) أصدرت سلطة الإسلام السياسي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي قانونا للانتخابات يمنع الأحزاب الصغيرة من الوصول للبرلمان. فاخر جاسم، قانون الانتخابات الجديد يؤسس لدكتاتورية دولة المخاصصة، طريق الشعب، العدد 79، 6 كانون الأول، 2009.

أولاً، الموقف من الدولة:

يشكل الموروث الثقافي والتجربة السياسية التاريخية للدول الإسلامية، التي تبلورت في الفكر السياسي الإسلامي حول مفهوم " الجماعة وليس الدولة من حيث هي كيان مؤسسي وتنظيمي وإداري قائم بذاته "([1])، القاعدة الفكرية التي يقوم عليه موقف تيار الإسلام السياسي المعاصر من الدولة. ولدى تفحص هذه القاعدة نراها تقوم على أربع ركائز، الأولى، الدمج بين السلطة والدولة، والثانية، عدم وجود مؤسسات سياسية تنظم العلاقة بين السلطة والمواطنين لتجسيد المفاهيم السياسية الإسلامية العامة، كالشورى والبيعة، وتحقيق مبدأ العدل بين الناس، الثالثة، اعتماد القوة في علاقة الدولة بالمجتمع واستخدام هذه القوة لتحقيق هدفين، الأول، استمرار فرض الطاعة بالقوة، والثاني، إعادة إنتاج نفسها وعرقلة محاولات الإصلاح والمعارضة([2])، والرابعة، تتمثل بكون الفكر السياسي الإسلامي، فكر وصفي، يقوم على وصف الحالة السياسية القائمة، وليس التنظير لوضع مبادئ سياسية عامة تنظم/ تحكم العلاقة بين السلطان/ الخليفة وبين بقية المسلمين، مما أدى إلى بقاء العلاقة بين الاثنين، الحاكم والمحكوم، تقوم على مفهوم الطاعة والحقوق للحاكم، دون وضع أي اعتبار لحقوق المسلمين، لذلك بقيت المؤسسات الحديثة والدستور والبرلمان والمؤسسات المدنية غريبة عن البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة لقوى الإسلام السياسي، الأمر يسهل استغلالها من قبل هذا التيار، والعمل على تشويه مفهومها في وعي المواطنين باعتبارها قيم غربية لا تلائم المجتمعات العربية ـ الإسلامية([3]).

لذلك بقيت هوية الدولة وعلاقتها بالعالم المعاصر وهل تقوم العلاقة بين الدولة والمواطنين على الدين أو على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات؟ تشكل نقطة الخلاف الرئيسية بين تيار الإسلام السياسي وباقي مكونات البنية السياسية الوطنية في البلدان العربية، خاصة فيما

([1]) الأنصاري، محمد جابر. تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص 85.

([2]) غليون، برهان. اغتيال العقل، ط3 ، مكتبة مدبولي، القاهرة 1990، ص230.

([3]) يصف الباحث الإسلامي محمد عبد الجبار، موقف تيار الإسلام السياسي من الديمقراطية بالقول: " إن الموقف الإسلامي من الديمقراطية يواجه مشكلة نظرية. فالعدد الأكبر من الإسلاميين يتصورون أن الديمقراطية عبارة عن "مذهب" سياسي يحتوي على عناصر أساسية تخالف الإسلام". محمد عبد الجبار، مستقبل الديمقراطية في العراق، دار زيد للنشر لندن 1994، ص 78 - 79.

يتعلق بمن يحكم الدولة، الشريعة أم الدستور الديمقراطي، الفتوى أم القانون المدني، وما يتفرع عن ذلك من نقل الخلاف الفقهي بين المذاهب الإسلامية إلى الدولة([1]). في هذه الحالة، يتم تفكيك الدولة ومؤسساتها، لعدم وجود قوانين موحدة ناظمة لتسيير مؤسساتها وتنظيم علاقتها بالمواطنين، نظراً لكون ولاء العاملين يصبح، ليس للدولة وقوانينها، بل إلى فتاوى فقهاء المذاهب([2]).

وفيما يخص موقف تيار الإسلام السياسي من الدولة المدنية، نلاحظ فيه ضبابية، حيث لم ينظر لها كبنية قانونية تقوم على مؤسسات تخدم المصالح العامة للمواطنين، بل كونها مؤسسة تتناقض مع هدفه الرئيسي في إقامة دولة إسلامية([3]). وتجربة تيار الإسلام السياسي بعد فوزه بالانتخابات التي جرت في دول الاحتجاجات الشعبية، تؤكد هذا الضبابية، فعلى سبيل المثال في مصر، قام الرئيس، محمود مرسي، بعد انتخابه بإنشاء ديوان المظالم لحل مشاكل المواطنين، متخطياً بذلك مهمة مؤسسات الدولة، باعتبارها المكلفة بتلبية حاجات المواطنين. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، تعامل الرئيس، محمود مرسي، مع تعهداته التي قطعها للقوى السياسية التي أيدت انتخابه وكذلك الاتفاقات التي تتوصل إليها اجتماعات القوى الوطنية مع الرئاسة، وفق مفهوم الشورى، وليس الشراكة السياسية الوطنية في الحكم التي

([1]) ازدواجية الولاء أكثر وضوحاً في فكر تيار الإسلام السياسي الشيعي لارتباطها بمسألة التقليد،" الذي يفترض مسبقاً خضوع جماعة العامة لسلطة رجال الدين". فالح عبد الجبار العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ت أمجد حسن، منشورات الجمل، بيروت ـ بغداد 2010، ص 478. لمزيد عن مبدأ التقليد لدى عامة الشيعة، يراجع، فاخر جاسم، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة لأثني عشرية، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2008، الصفحات 120 و 168.

([2]) زبيدة، سامي.الإسلام: الدولة والمجتمع، دار المدى، مشق 1995، ص 97 ولاحقاً؛ عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2001، ص 191-192. ولحركة الإسلام السياسي الشيعي.

([3]) إن معاداة الدولة القومية هو مبدأ متجذر في فكر تيار الإسلام السياسي، وقد نادى بها لأول مرة عام 1940، أبو الأعلى المودودي، حيث قال " من المستحيل أن تؤدي الدولة القومية إلى إقامة دولة إسلامية ". وأكد هذا الموقف من الدولة سيد قطب في كتابه " معالم في الطريق" الصادر في 1964. وقد تمسكت قوى تيار الإسلام السياسي بهذا الموقف على الرغم من تغييرات شكلية، انسجاماً مع تغيير موقفها إزاء الديمقراطية التي ميزه الانتقال من تحريم الديمقراطية إلى القبول بها كآلية للوصول للسلطة. لمزيد عن موقف تيار الإسلام السياسي من الدولة، بشير نافع وآخرون، المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص59 وما بعدها.

تتطلبها الديمقراطية، حيث تخلى عنها وقام بتطبيق نهج جماعة الأخوان المسلمين، خاصة في قضايا مصيرية، مثل كتابة الدستور الجديد وقانون الانتخابات([1]).

إن ذلك يؤكد إن التحول الذي نلاحظه في موقف تيار الإسلام السياسي من الدولة المدنية، هو تغيير في الخطاب وليس في البنية الفكرية، حيث بقيت هذه البنية تقوم على مبدأ أسلمة الدولة والمجتمع. لقد أدى تطبيق هذا المبدأ " أسلمة الدولة " عملياً بعد وصول الإسلام السياسي للسلطة، إلى تفتيت الدولة الحديثة إلى كيانات طائفية([2]).

كذلك لم يحسم تيار الإسلام السياسي موقفه من معادلة، من يحكم الدولة، الفتوى أم القانون؟ وبقي موقفه يتميز بالضبابية من هذا المسألة، وهذا يرجع إلى عدم الفصل بين الدعوة والسياسية في فكر تيار الإسلام السياسي. إن ذلك يفسر عداء تيار الإسلام السياسي لدولة القانون، بحيث ضلت منظومته الفكرية حبيسة لفكرة الدولة الإسلامية على الرغم من رومانسيتها وكونها غير قابلة للتحقيق في العالم المعاصر([3])، وتجربة إيران بعد الثورة الإسلامية، تشير إلى استحالة حكم الدولة وفق مبادئ الشريعة، حيث فشل البرلمان الإيراني في إصدار قوانين تنظم حياة المواطنين والدولة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، لذلك لجأ المشرعون الإيرانيون إلى حيلة شرعية، لإصدار قوانين مدنية وإضفاء صفة الشريعة عليها([4]).

ثانياً، موقف تيار الإسلام السياسي من الديمقراطية.

([1]) أصدر الرئيس محمد مرسي، في 2012/7/3، قرارا بإنشاء ديوان المظالم لتلقى شكاوى المواطنين. كما أصدر إعلانا دستوريا في نوفمبر 2012، يعطي قراراته الحصانة الدستورية.
http://almashhadalyoum.com/Pages/News/Details.aspx?ID=2145

([2]) إن ما يؤكد هذا الاستنتاج، تجربة حكم تيار الإسلام السياسي في السودان والعراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003، ومصر بعد فوز الإخوان الملسمين بالسلطة 2012. أنظر: فاخر جاسم، دراسات في الفكر السياسي الإسلامي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2013، ص 218.

([3]) تعتبر فكرة العودة لنظام الخلافة قضية محورية لدى مفكري الإسلام السياسي المعاصر، ابتداءً من حسن البنا وسيد قطب وانتهاء بالشيخ بيوسف القرضاوي، الذي قال في مناقشته مع السيد ياسين بأن" الأزهر ومجاميع الفقه الإسلامي وأساتذة الجامعات الإسلامية في العالم الإسلامي يقرون جميعاً أن " تنصيب الإمام أو الخليفة .. فرض واجب شرعاً". أنظر، الخلافة وسلطة الأمة، مؤلف مجهول، نقله عن التركية، عبد الغني سني بيك، تقديم نصر حامد أبو زيد، ط2 دار النهر، القاهرة 1995، ص 28.

([4]) أصدر مجلس الشورى الإيراني لغاية 1988، 245 قانوناً يناقض الشريعة و228 قانوناً يتعارض من دستور إيران الإسلامي. شيرازي، أصغر، السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، ت حميد سلمان الكعبي، دار المدى، دمشق 2002، ص 260 هامش رقم 41. يراجع بخصوص القوانين التي لا تتطابق مع الشريعة التي أصدرها او وافق على استمرار مفعولها، مجلس الشورى الإسلامي في إيران، نفس المصدر: ص 245 - 258.

يثير موقف الإسلام السياسي من الديمقراطية، مخاوف جدية لدى قطاعات واسعة من المواطنين، ويمكن إدراج هذه المخاوف تحت عناوين عديدة، منها ما يتعلق بالخلط بين الديمقراطية والشورى، ومنها ما يتعلق بمفهوم تيار الإسلام السياسي من الديمقراطية، والتي تختزل، حسب رؤية أغلب أحزاب تيار الإسلام السياسي، بآلية الانتخابات للوصول للسلطة، ومنها، هل يحق للقوى الفائزة في الانتخابات إعادة بناء الدولة، وفق رؤية الإسلام السياسي باعتباره ينفذ إدارة الأغلبية الشعبية التي صوتت له، ومنها ما يتعلق بالخطاب السياسي، حيث يطرح هذا التيار خطاباً مدنياً، خلال الحملة الانتخابية، وبعد فوزه يقوم بتطبيق برنامجه الفكري الخاص الذي يقوم على أسلمة الدولة، بشكل تدريجي، الأمر الذي يعني من الناحية العملية التخلي عن تطبيق الديمقراطية بمعناها الواسع باعتبارها عملية مستمرة، لا تقتصر على نتائج صندوق الانتخابات، بل هي عملية متواصلة تهدف إلى التخلص من كل مخلفات الأنظمة الاستبدادية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي العودة إلى نمط الدمج بين السلطة الزمنية ـ المدنية والسلطة الروحيةـ الدينية، وهو النمط السائد قبل محولات الفصل بين السلطتين التي بدأت بعد تأسيس الدولة القطرية. إن التجلي الفكري لهذا النمط في الظروف المعاصرة يقوم على رفض شرعية الدولة وهل يستمدها من الشعب أو من المرشد في حالة الإخوان المسلمين، أو من ولي الفقيه في حالة أحزاب تيار الإسلام السياسي الشيعي؟. كما أن هناك إشكالية، مصدرها إيمان تيار الإسلام السياسي بمبدأ " التقية" الذي يقوم على إخفاء المواقف الحقيقة، فعلى سبيل المثال، يعلن هذا التيار معاداته للغرب، في الوقت الذي يقيم علاقات وثيقة واتصالات سرية مع الدول الغربية، تحت ذريعة الاستعانة بكل القوى للوصول للسلطة.

إن موقف تيار الإسلام السياسي المشار إليه أعلاه، يتعارض مع جوهر الديمقراطية للاعتبارات التالية:

الأول، لأن الديمقراطية، عملية مستمرة، لا تقتصر على آلية الانتخابات ولا تنتهي بإجرائها، **الثاني،** الديمقراطية توفر الأجواء للتنافس السلمي للبرامج السياسية والفكرية المتعددة للحصول على ثقة المجتمع،

الثالث، حيادية الدولة بالمفهوم العام، بمعنى لا يمكن تغيير طبيعة الدولة من مدنية إلى دينية، أو فرض أيديولوجية دينية أو مذهبية أو فكرية معينة على الدولة بمجرد فوز حزب أو تيار معين بالسلطة عن طريق الشرعية الانتخابية، **والرابع**، الديمقراطية توفر آلية سياسية - دستورية للاعتراض على القوى الفائزة في الانتخابات، من قبل منظمات المجتمع المدني، في حالة انفراد هذه القوى بالسلطة وقيادة الدولة أو فرض أيديولوجية معينة على مؤسسات الدولة ، بشكل يخل في حيادها، أو السماح لتيار معين للاستقواء بمؤسسات الدولة في التأثير على العملية الانتخابية، و**الخامس**، إن تبني حركات الإسلام السياسي مفهوما ملتبساً، عن المواطنة يقوم على الدين، من خلال طرحها، مفهوم حقوق الأكثرية للحد من المطالبة بالمساواة التامة بالحقوق والواجبات لجميع المواطنين الذين يعيشون في الدول ذات الأغلبية المسلمة، لأن تطبيق فكرة الإسلام السياسي عن المواطنة، يجعل من الأقليات الدينية غير الإسلامية، مواطنين يعيشون تحت حماية الدولة الإسلامية، وبالتالي فأنهم يخضعون لمشيئة الأكثرية، ولا يحق لهم التمتع بالمساواة في حقوق المواطنة (مثلا حق تولى بعض المناصب في الدولة)([1])، **السادس**،عدم وجود برنامج للتنمية الوطنية المستقلة، التي هي أحد عناصر الديمقراطية، في المنظومة الفكرية للإسلام السياسي، أدى إلى فوضى اقتصادية وتبديد الثروات الوطنية([2]).

استنتاجات:

- عانت الدولة العربية القطرية من ضعف الشرعية، بسبب التشكيك المستمر بشرعيتها من قبل التيار القومي باعتبارها دولة قطرية، تمنعه من تحقيق مشروعه

([1]) في إيران لا يحق حتى للمسلمين السنة تولى بعض المناصب في الدولة، تحت ذريعة أن أكثرية الشعب الإيراني من طائفة الشيعة، مما يعطي للشيعة حق السيادة على المذاهب والطوائف الأخرى، حسب نص الدستور الإسلامي الإيراني، المادة 115، فقرة 5 التي تنص على أن يكون رئيس الجمهورية " 5. مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد" علما أن المذهب الرسمي هو المذهب الشيعي، حسب المادة 12 من الدستور.

([2]) تؤكد هذه الرؤية، تجربة الإسلام السياسي في العراق الذي تسلم السلطة بعد الاحتلال الأمريكي، الذي لم يسع إلى أعادة بناء الاقتصاد العراقي، على الرغم من توفر موارد مالية كبيرة، وبدلا عن ذلك حول الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي، نتج عنه نهب ثروات العراق من قبل قيادات النخب السياسية الحاكمة، وإنتشار حالة الفساد المالي والإداري وتفاقم حالة الفقر وتردي مستوى الخدمات. أنظر: أكد تقرير صادر عن المركز العالمي للدراسات التنموية ومركزه لندن، أنه "لا يوجد أي أرصدة اليوم" في صندوق تنمية العراق الذي بلغت موجوداته 165 مليار دولار في العام 2009"، بسبب "سوء الإدارة وحالات الفساد المالي والإداري." . http://elaph.com/Web/Economics/2015/4/996173.htm

في خلق دولة الوحدة، ويشترك في هذا الموقف تيار الإسلام السياسي، ولكن من منطلق فكري مختلف يقوم على مفهوم تحقيق وحدة الأمة الإسلامية، حسب مفهوم تيار السني، أما التيار الشيعي، فإن فكره السياسي، لا يعترف أساساً بشرعية أية سلطة لا تحكم من الإمام الغائب المنتظر.

- وجود علاقة بين تآكل شرعية الدولة العربية القطرية والعنف، ناتج عن الخلل المزمن في علاقة الدولة الوطنية وقوى المعارضة الوطنية. ولمعالجة هذا الخلل تقوم الدولة بالإفراط في ممارسة العنف ضد المعارضين لنهجها كوسيلة رئيسية لتجاوز إشكالية الشرعية.

- إن عدم القدرة على إقامة مساومات تاريخية سواء بين النخب الحاكمة والقوى الوطنية المعارضة أو بين التيارات السياسية والفكرية الناشطة في البنية السياسية، يعتبر من أهم أسباب تآكل الشرعية الوطنية للدولة العربية القطرية وبنيتها السياسية.

- طغيان العامل السياسي على العامل الفكري في الصراع الاجتماعي الذي تبع تأسيس الحركات والأحزاب السياسية في الأقطار العربية والإسلامية، حيث مالت هذه الأحزاب إلى التعصب ونفي الآخر سواء فيما بينها أو في علاقتها بالسلطات القائمة. وفي الجانب الفكري، سادت سمة الانغلاق حول أيديولوجيتها وبالتالي وحدانية احتكار الحقيقة للدفاع الذاتي عن أفكارها المنغلقة بالاعتماد على تفسيرات تبتعد عن الواقع الحي للأيديولوجيات التي انتهجتها. وينطبق ذلك على كل التيارات السياسية التي بدأت بالتكون في نهاية عشرينيات القرن الماضي.

- يتزامن تآكل الشرعية الوطنية للدولة القطرية، في الظروف الراهنة، مع مساعي انحلال الدولة في ظل العولمة التي تؤدي إلى التآكل التدريجي للدول وسيادتها نتيجة تنامي قوة الشركات متعددة الجنسية وتشابك مصالحها مع مصالح النخب الحاكمة في الدول الضعيفة.

- إن العوامل السابقة مجتمعة، يمكن أن تؤدي إلى فقدان السلطات الحاكمة الشرعية وبالتدريج تتحلل الدولة لكونها أصبحت تعبر عن مصالح خاصة لفئة اجتماعية معينة، مما يعني فشلها في خلق مجتمع يشعر جميع مواطنيه بأن الدولة تمثل مصالحهم المشتركة.

- أدى ميول السلطات الحاكمة و وأطراف المنظومة السياسية، للاستعانة بالتدخل الخارجي لحسم الصراعات السياسية والاجتماعية الوطنية، أدى إلى تفكك العديد من الدول العربية التي شهدت احتجاجات شعبية.

المصادر:

([1]) الأنصاري، محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

(2) أمين سمير ، في مواجهة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة 1997.

(3) بلقزيز، عبد الإله، الإسلام والسياسة، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2001، ص 191-192

([4]) بشير نافع وآخرون، المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

([5]) بيتر تايلور و كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ج2، عالم المعرفة، الكويت، 2002.

(6) بيل، المس ، فصول من تاريخ العراق، ت جعفر الخياط، دار الرافدين،ط2 2004.

(7) جاسم، فاخر ، العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق، دار المنفى، السويد 2001.

(8) جاسم، فاخر، تطور الفكر السياسي لدى الشيعة الأثني عشرية، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2008.

(9) جاسم ، فاخر ، دراسات في الفكر السياسي الإسلامي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2013.

(10) حاتم، لطفي، الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة العراقية، تموز ، مالمو/ السويد 2007.

(11) حاتم ، لطفي، المنظومة السياسية للدولة الوطنية والاحتجاجات الشعبية، الحكمة، القاهرة، 2014.

(12) حاتم ، لطفي، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، 2010،

(13) حاتم ، لطفي، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية للدولة الوطنية، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، 2012

(14) الحسني ، عبد الرزاق ، الثورة العراقية الكبرى، ط 2 1384 هجرية، بلا.

(15) الخلافة وسلطة الأمة، مؤلف مجهول، نقله عن التركية، عبد الغني سني بيك، تقديم نصر حامد أبو زيد، ط2 دار النهر، القاهرة 1995.

(16) صاموئيل هانتنغتون وآخرون، الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات، وحوارها، مركز الدراسات الإستراتجية ، بيروت 2000.

(17) ألحصري ، ساطع ، حول القومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة خاصة، بيروت 1985

(18) داداه ، أحمد ولد وآخرين، الجيش والسلطة في الوطن العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002، ص 27 ولاحقا.

(19) زبيدة، سامي ، الإسلام: الدولة والمجتمع، دار المدى، مشق 1995.

(20) شيرازي، أصغر، السياسية والدولة في الجمهورية الإسلامية، ت ، حميد سلمان الكعبي، دار المدى، دمشق 2002.

(21) ضاهر، مسعود، الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840 - 1990، دار الآداب بيروت 1991

(22) الطعان، عبد الرضا حسين ، تاريخ الفكر السياسي الحديث، ج2، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاكن، 2005.

(23) عبد الجبار ، فالح العمامة والأفندي، سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ت أمجد حسن، منشورات الجمل، بيروت ـ بغداد 2010

(24)عبد الجبار، محمد، موقف مستقبل الديمقراطية في العراق، دار زيد للنشر لندن 1994.

(25)عبد الملك، بدر، ثقافة التسلط وثقافة السلطة، دار الحضارة الجديدة، بيروت 1992،

(26) غليون، برهان اغتيال العقل، ط3 ، مكتبة مدبولي، القاهرة 1990.

(27) قطب، سيد، معالم في الطريق، دار الكتاب الإسلامي، قم ـ إيران، 1412 هجرية.

(28) مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الجمل، كولونيا، ط2 2002.

الوثائق:

(1)الدستور الإسلامي الإيراني، المادة 115

المجلات:

(1)الإسلام والديمقراطية عدد 10 شباط 2005.

(2)جدل عدد 2، نيسان 1992،

الصحف:

(1) طريق الشعب، العدد 79، 6 كانون الأول، 2009.

المحاضرات:

(1) فاخر جاسم، محاضرة، دور مبدأ المواطنة في تعزيز الوحدة الوطنية في الدول متعددة القوميات والمذاهب، الأكاديمية العربية 2011/11/29.

المواقع الالكترونية:

http://www.islamicnational.org/Home/contents.php?id=614

http://almashhadalyoum.com/Pages/News/Details.aspx?ID=2145

http://elaph.com/Web/Economics/2015/4/996173.htm

http://ao-academy.org/docs/drfakhir2911201101.mp3